

تماثل المصالح التجارية بين استراليا والخليج العربي

د. رولف جاني *

مقدمة

ظلت منطقة الشرق الاوسط وبخاصة منطقة الخليج العربي حتى الفترة الاخيرة جدا تشكل عالما مجهولا بالنسبة لرجال الاعمال الاستراليين . وبقيت استراليا بعيدة عن تأثيرات أزمة الطاقة التي حدثت عام ١٩٧٣ وما نتج عنها من فرض للقيود العديدة . واستمر الاسترالي العادي يعيش حياة طبيعية خالية من الصعوبات التي تحملها المواطن العادي في أوروبا الغربية وأمريكا .

وكانت استراليا محصنة ضد هذه الاشكالات عام ١٩٧٣-١٩٧٤ بسبب اكتفائها الذاتي من النفط ، وفي حالة احتياجها للوقود فانها كانت تستورده من اندونيسيا المجاورة لها . وهكذا لم يقتصر الأمر على عدم الشعور بالقيود التي فرضها العرب على تصدير النفط بل أن أسعار المنتجات النفطية بقيت رخيصة لدرجة مذهلة حتى اليوم وعلى رغم كل ذلك وخلال فترة قصيرة جدا اتجهت أعين الاسترالي العادي بصورة حادة نحو الخليج العربي ونحو أسواقه الغنية وثروته الخيالية .

ويهدف هذا البحث الى أمرين :

١ — تحديد العوامل الرئيسية المسؤولة عن ازدياد الاهمية الاقتصادية للخليج العربي .

ب — بحث الاهمية الاقتصادية المنظورة لهذه المنطقة بالنسبة لاستراليا .

* يعمل مديرا لبرنامج الدراسات المتعلقة بالشرق الاوسط في جامعة « ووترند » استراليا .
من مؤلفاته :-

— المشيوعية والاصلاح الزراعي في العراق . لندن ، ١٩٧٨

— دراسة سياسية في الصراع العربي اليهودي . جنيف ١٩٧٩ .

لم يتم حتى الآن تحديد أي تعريف رسمي لاصطلاح « الشرق الاوسط » ، الا أن هذا الاصطلاح اكتسب مصداقية أساسها الاستعمال العام الذي يصعب تحديه الان . ويمكن أن يؤخذ اسم « الشرق الاوسط » ليدل على منطقة جغرافية واحدة ذات مظاهر بيئية طبيعية وأساليب حياة متشابهة . ويمتد الشرق الاوسط طبقا لهذا المفهوم من تركيا شمالا الى شبه الجزيرة العربية جنوبا ومن ايران شرقا الى ليبيا غربا . ويدرج بعض الباحثين أيضا شمال افريقيا بأكمله (أي تونس والجزائر والمغرب) ضمن حدود الشرق الاوسط ويغطي الشرق الاوسط حسب تعريفه الواسع مساحة مقدارها ١٤٢ مليون كيلو متر مربع ، وتشمل هذه المساحة ٢١ دولة مستقلة يقطنها حوالي ٢٠٠ مليون شخص .

ويتركز هذا البحث على اقليم واحد معين ضمن منطقة الشرق الاوسط وهو الخليج العربي بدوله الساحلية السبع وهي : ايران والعراق والكويت والسعودية وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان والبحرين . ويمكن الدلالة على أن هذه المنطقة هي من أكثر الاقاليم ذات المستقبل الاقتصادي المزدهر في عالم اليوم . وفي الواقع يمكن أن تنسب أهمية الخليج المكتشفة حديثا الى العوامل الثلاثة التالية :

- ١ — كمية النفط الخام التي تمتلكه المنطقة من الاحتياطي الثابت .
- ب — كمية النفط الخام المنتج واعتماد العالم الغربي عليه .
- ج — دور المنطقة المتزايد في التجارة والتمويل الدوليين .

الخليج والاحتياطي النفطي الثابت

(١) نصيب بلدان الخليج من احتياطي النفط العالمي : في نهاية عام ١٩٧٤ قدر الاحتياطي العالمي الثابت من النفط بحوالي ٧١٥ بليون برميل (١) كان نصيب الخليج منها لوحده حوالي ٤٠١ بليون برميل . ويبين الجدول رقم (١) توزيع الاحتياطي النفطي في بعض البلدان في نهاية عام ١٩٧٤ .

الجدول رقم (١)

توزيع الاحتياطي العالمي الثابت من النفط (نهاية عام ١٩٧٤)

النسبة بالمائة	بليون برميل	البلد
١٠٠	٧١٤٧	الاجمالي العالمي
٥٦٣	٤٠١٤	الخليج العربي
١٥٦	١١١٤	العالم الشيوعي (بما في ذلك الصين)
٤٩	٣٥٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٣٢	٢٣٠	بحر الشمال
٢١	١٥٠	فنزويلا
٢١	١٥٠	أندونيسيا
١٣	٩٤	كندا
٠٢٢	١٦	استراليا

Oil & Gas Petroleum Review

المصدر :

علاوة على ذلك ، تحتفظ البلدان الثلاث عشرة الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبتروول (اوبك) (٢) مجتمعة بـ ٤٨٥ بليون برميل من النفط وتمثل نسبة ٦٨ ٪ من الاحتياطي العالمي .

ويبين الجدول رقم (٢) توزيع الاحتياطي بين بلدان الخليج العربي كما يبين ايضا دور السعودية البارز ضمن كل من بلدان الاوبك والاوابك (٣) (بلغ احتياطي السعودية ١٧٣ بليون برميل) .

الجدول رقم (٢)
احتياطي النفط في بلدان الخليج العربي (نهاية عام ١٩٧٤)

النسبة المئوية للاحتياطي العالمي	بليون برميل	
٢٤ر٢ %	١٧٣ر١	السعودية
١١ر٤ %	٨١ر٤	الكويت
٩ر٢ %	٦٦ر٠	ايران
٤ز٩ %	٣٥ر٠	العراق
٤ر٧ %	٣٣ر٩	الامارات العربية المتحدة
٠ر٩ %	٦ر٠	قطر
٠ر٩ %	٦ر٠	عمان
٥٦ر٢ %	٤٠١ر٤	مجموع نصيب بلدان الخليج
١٠٠ر٠ %	٧١٤ر٧	المجموع العالمي

OAPEC News/Bulletin.

المصدر :

الخليج العربي والإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط

(ب) اعتماد العالم العربي على نفط الخليج العربي :

من الحقائق التي لا يمكن انكارها في وقتنا الحالي أن موارد الطاقة الأولية تساهم بشكل كبير في خطى الحضارة عن طريق توفير الحرارة والضوء والطاقة . ولقد تضاعف الاستهلاك العالمي من الطاقة أكثر من خمس مرات فيما بين ١٩٢٥ و ١٩٧٥ . والحقيقة الهامة التي برزت أثناء الفترة المذكورة هي أن استهلاك الطاقة كان يسير جنبا الى جنب مع حركة التنمية الاقتصادية الشاملة . اضافة الى ذلك ، كان هنالك تحول بارز في دور العديد من مواد الوقود التي تشكل اجمالي الاستهلاك العام ، بينما أخذ الوقود الصلب يتراجع أمام النفط والغاز الطبيعي كلما اقتربنا من العام ١٩٧٥ (٤) .

وخلال عام ١٩٧٥ قدر اجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة من جميع المصادر بحوالي ١٠ x ٢٣٩٩ر١ جول بالمقارنة مع ١٠ x ٤٥ر٠ جول عام ١٩٢٥ و ١٠ x ٢٠١ر٠ جول عام ١٩٧٠ .

وجاء اجمالي استهلاك الطاقة عام ١٩٧٥ من المصادر الاولية التالية (٥) :

النفط الخام	٥٢.٠٪
الوقود الصلب	٢١.٥٪
الغاز الطبيعي	١٩.٥٪
الكهرباء المولدة بالقوة المائية	٦.٤٪
الطاقة النووية	٠.٤٪
مواد أخرى	٠.٢٪
	١٠٠.٠٪ (٦)

O.E.C.D. Oil & Gas. The Economist.

المصدر :

ومن الناحية الفنية ما زال الغرب يعتبر عام ١٩٧٥ عام انحطاط وتدهور في النشاط الاقتصادي . ورغم ذلك كان معدل الانتاج والاستهلاك قريبا جدا من ٥٥ مليون برميل يوميا بالمقارنة مع ٥٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٤ .

وانتجت بلدان الخليج العربي ما يعادل ٢٠ مليون برميل من النفط خلال عام ١٩٧٥ مقابل ٢٢.٣ مليون برميل في العام السابق (٧) .

ويمكن تلخيص النسبة المئوية الماثلة لمعدل الانتاج اليومي خلال عام ١٩٧٥ كالتالى :

الانتاج	النسب المئوية	
٢٠.٢ م/ب/ي	٣٦.٩٪	بلدان الخليج
٧.٥ م/ب/ي	١٣.٨٪	بلدان الاوبك الاخرى
١٥.٧ م/ب/ي	٢٨.٧٪	بلدان العالم غير الشيوعي الاخرى
١١.٣ م/ب/ي	٢٠.٦٪	البلدان الشيوعية
٥٤.٧ م/ب/ي	١٠٠.٠٪	المجموع

The Petroleum Economist.

OAPEC Bulletins. ، الامرام الاقتصادي المصدر :

ولو استثنينا انتاج البلدان الشيوعية فان مساهمة الخليج العربي في انتاج العالم الحر تبلغ ٤٦٪ أو ٢٢٪ تقريبا من اجمالي امدادات الطاقة من كافة المصادر خلال عام ١٩٧٥ .

وفي الواقع لم يستنفذ مستوى العشرين مليون برميل يوميا لعام ١٩٧٥ الطاقة الانتاجية للمنطقة والتي تقدر بحوالي ٢٨ مليون برميل يوميا والتي يمكن زيادتها بسهولة . فالسعودية لوحدها قادرة على انتاج ١٥ مليون برميل يوميا (وبحلول عام ١٩٨٥ سيكون بإمكانها انتاج ٢٠ مليون برميل يوميا) بالمقارنة مع معدل انتاجها لعام ١٩٧٥ والذي بلغ ٧ مليون برميل يوميا او اكثر قليلا .

والجانب الاخر لسوق البترول العالمي الذي يميل بشدة لصالح الخليج العربي هو عدم التوازن ما بين الانتاج والاستهلاك في الخليج والذي يبدو كالآتي من الناحية الجغرافية حسبها يبين الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣)

الانتاج والاستهلاك النفطي لبعض الاقاليم لعام ١٩٧٥

بالمليون برميل يوميا

الاقليم	الانتاج	الاستهلاك	ميزان + الفائض - العجز
امريكا الشمالية	١٢ر٤	١٧ر٢	(-) ٤ر٨
امريكا الوسطى والجنوبية	٤ر٠	٣ر٢	(+) ٠ر٨
أوروبا الغربية	٠ر٤	١٣ر٤	(-) ١٣ر٠
أفريقيا	٤ر٤	١ر٥	(+) ٢ر٩
بلدان الخليج	٢٠ر٢	١ر٤	(+) ١٨ر٨
الشرق الاقصى	١ر٦	٦ر٨	(-) ٥ر٢
استراليا	٠ر٤	٠ر٦	(-) ٠ر٢
البلدان الشيوعية (٨)	١١ر٣	١٠ر٦	(+) ٠ر٧
المجموع	٥٤ر٧	٥٤ر٧	٠ر٠

Petroleum Intelligence Weekly. Int. Energy Agency.

المصدر :

وعلاوة على ذلك يبين الجدول رقم ٣ نقطة أخرى هامة وهي اعتماد العالم غير الشيوعي على نفط الشرق الاوسط . فقبل حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ بفترة طويلة حين فرض الحظر النفطي لأول مرة ضد بعض البلدان الغربية لصداقتها مع اسرائيل ، اصبحت أوروبا الغربية واليابان والى حد اقل الولايات المتحدة الامريكية اكثر اعتمادا على واردات النفط لسد العجز في مصادر الطاقة الاولى .

وفي الواقع كان من بين الصفات الرئيسية لسوق النفط الدولية في السنوات الأخيرة التوسع السريع بسبب زيادة الطلب المصاحب للنمو الاقتصادي السريع والتحول المستمر نحو النفط كأفضل مصدر للطاقة .

وما من بلد في العالم الغربي الصناعي (فيما عدا كندا) الا وكان انتاجه المحلي كافيا لموااة الطلب المتزايد على النفط . ويبين الجدول رقم (٤) بشكل واضح الاهمية المطلقة والنسبية للنفط المستورد في ميزان الطاقة لدى العالم الغربي خلال الفترة ما بين ١٩٥٦-١٩٧٣ .

الجدول رقم (٤)

اعتماد البلدان الغربية على النفط المستورد

للفترة ما بين عام ١٩٥٦-١٩٧٣ (٩)

أوروبا الغربية			اليابان			الولايات المتحدة الأمريكية			الواردات
١٩٥٦	٦٧	٧٣	١٩٥٦	٦٧	٧٣	١٩٥٦	٦٧	٧٣	السنة
٢٣	٨٥	١٤١	٠.٢	٢٢	٤	١	٢٢	٨	واردات النفط (م/ب/ي)
٢٠.٧	٥٢.٧	٦٢.٩	٢٢.٩	٦٧.٢	٨٥.٤	٥.٦	٧.٧	١٧.٤	واردات بالنسبة المئوية من امدادات الطاقة
١٣.٤	٣٦.٠	٤٥.٠	١٢.٨	٣٣.٤	٣٣.٠	١.٣	٦.٠	٥.٠	واردات النفط العربية من امدادات الطاقة

وبعد ثلاث سنوات من أزمة النفط التي حدثت في أكتوبر عام ١٩٧٣ وبعد التعمد بالحفاظ على الطاقة والتقليل من الاعتماد على النفط ، أصبحت البلدان الصناعية الغربية أكثر اعتمادا على نفسها أكثر مما سبق . ويبدو دائما ان الازدهار هو عدو لعقلية الطوارئ، والذي يدعمه عدم المرونة النسبية في الطلب على النفط . وتنسب عدم مرونة الاسعار في الطلب الى الحقيقة التالية وهي

انه في كل استعمال للنفط تقريبا تكون تكلفة النفط جزءا صغيرا من تكلفة النجاج الرئيسى او الخدمة المطلوبة . (انظر الايكونومست ٣٠ ديسمبر ١٩٧٥) .

ان التقرير المشترك الذي أعدته كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسة الطاقة الدولية والذي نشر حديثا (١٠) لم يدعم تلك الامال التي تتطلع الى قيام البلدان الرئيسة المستهلكة للنفط بتقليل وارداتها عام ١٩٨٥ الى اقل من مستويات عام ١٩٧٤ وذلك عن طريق تطوير مواردها الخاصة من النفط ومصادر الطاقة البديلة . وقد قدر أنه لو كان هناك نمو اقتصادي معتدل فان واردات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سترتفع الى حوالي ٣٣ م/ب/ى (والى حوالي ٣٧ م/ب/ى في حالة نمو اقتصادي أسرع) وذلك في عام ١٩٨٥ مقابل الهدف المعلن في تقليل الواردات الى اقل من ٢٤ م/ب/ى لعام ١٩٧٤ .

وفي الولايات المتحدة ما من أحد يتوقع فعليا أن يغير « مشروع الاستقلال » ، الذي قدم مؤخرا ، الوضع بشكل ملحوظ قبل ١٩٩٥ . فالولايات المتحدة الامريكية بعدد سكانها البالغ ٦٪ من تعداد السكان في العالم تستهلك سنويا ما يزيد على ٣٦٪ من اجمالي امدادات الطاقة العالمية . وخلال عام ١٩٧٥ استهلكت الولايات المتحدة ١٥٥ م/ب/ى ، ويمثل ذلك ٤٥٪ من حاجاتها للطاقة ، وبلغ مقدار ما استوردته من هذه الكمية حوالي ٦٥ م/ب/ى . وهناك الان دليل كبير يبين أن اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على نفط الشرق الاوسط سيزداد عن مستويات عام ١٩٧٥ من ٩٪ الى ما بين ١٦ و ١٩٪ من حاجاتها الاجمالية للطاقة في عام ١٩٨٠-١٩٨١ (١١) .

وتعتمد أوروبا الغربية على النفط بحوالي ٥٦٪ من احتياجاتها للطاقة . وهذا يعني استيراد ما يزيد عن ١٣ م/ب/ى من النفط عام ١٩٧٥ جاء معظمها من الخليج العربي . ولكن حين يبدأ العمل في حقول نفط بحر الشمال (بطاقة انتاجية تبلغ ٣ م/ب/ى في عام ١٩٨٥) فمن الممكن أن ينخفض اعتماد أوروبا الغربية على النفط المستورد الى ما بين ٥١ و ٥٣٪ .

اما اليابان فقد استوردت ٥٤ م/ب/ى من النفط خلال عام ١٩٧٥ أو ٨٦٪ من حاجاتها للطاقة . وقد أمدتها الخليج العربي بـ ٤٤ م/ب/ى (أي ٨١٪ من وارداتها) ولا عجب في أن اليابان تسير قدما بخطتها لاستخدام الطاقة النووية .

(ج) دور الخليج العربي في التجارة والتمويل الدوليين :

خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٣-١٩٧٥ تضاعف دخل البلدان المنتجة للنفط في صورة عائدات وضرائب (من ٢٣٠ الى ١١٧٠ دولارا أمريكيا لكل برميل من النفط الخام وبهذا تمكنت هذه البلدان من زيادة اجمالي عوائدها وثرواتها بطريقة مثيرة . وخلال عام ١٩٧٥ تراكم لدى بلدان الخليج السبعة وحدها ما يزيد عن ٧٢ بليون دولار أمريكي من عوائد النفط .

وقد قدر أن حوالي ٤٦٪ من المدخول السنوي قد أعيد تسيره الى الغرب على صورة دفعات مقابل البضائع والخدمات بينما وجدت الـ ٥٤٪ الباقية أو ٣٩ بليون دولار أمريكي في العام تقريبا طريقها الى أسواق النقد العالمية ووظفت في استثمارات قصيرة وطويلة الاجل .

ولتقدير التأثير الهائل لهذه المبالغ الخيالية يتعين على المرء مقارنتها بما يلي :

١ - اجمالي العوائد من الصادرات التي حققتها بعض البلدان :

اسم البلد	اجمالي الصادرات (١٩٧٤)
الولايات المتحدة الامريكية	٩٨٥ بليون دولار أمريكي
اليابان	٥٥٦ بليون دولار أمريكي
فرنسا	٤٦٥ بليون دولار أمريكي
المملكة المتحدة	٣٨٦ بليون دولار أمريكي
استراليا	١١٠ بليون دولار أمريكي
الخليج العربي (عوائد نفطية)	٦٦٠ بليون دولار أمريكي

٢ — معدل الدخل لكل شخص في بعض البلدان المختارة للعام ١٩٧٤—١٩٧٥ :

٦٥٩٠ دولار أمريكي	الولايات المتحدة الأمريكية
٥٢٠٠ دولار أمريكي	استراليا
٣٩٠٠ دولار أمريكي	البلدان الصناعية
٣٤٦٨ دولار أمريكي	اليابان
٦٢٢ دولار أمريكي	البلدان الشيوعية
٢٣٨ دولار أمريكي	البلدان النامية (غير النفطية)
٢١٠٠ دولار أمريكي	بلدان الخليج الثمانية
	ومنها :
٤٠٠٠ دولار أمريكي	السعودية
١٢٧٧٠ دولار أمريكي	الكويت
٢٢٠٠٠ دولار أمريكي	الامارات العربية المتحدة

U.N. : Annual Yearbook Statistics. 1975.

: المصدر

من الملامح البارزة للثروة النفطية المكتسبة حديثا تقليل الغرب من حجم الطاقة الاستيرادية للبلدان المنتجة للنفط . ففي عام ١٩٧٤ ازدادت واردات بلدان الاوبك بنسبة ٤٢٪ (بلغت في مجموعها ٦٠ بليون دولار) ونسبة ٤٨٪ في عام ١٩٧٥ .

واعتبرت البلدان الغربية الصناعية هذا الاتفاق الذي تقوم به البلدان المنتجة للنفط نعمة كبيرة عليها . ففي اواخر عام ١٩٧٥ تحول العجز التجاري لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبالغ أكثر من ١٣ بليون دولار أمريكي تراكمت في النصف الثاني من عام ١٩٧٤ الى فائض يزيد عن ٦٠ بليون دولار أمريكي . وينسب أكثر من ٥٠٪ من هذا التحول الى الاتجار مع بلدان الخليج العربي . وقد مثل الاتفاق المشترك لبلدان الاوبك خلال عام ١٩٧٥ نسبة ٢٨٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية واليابان والماليسيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا معا .

استمرارية الثروة الجديدة :

نأمل ان يكون التحليل السابق قد اقنع العديد من المتشككين حول ضخامة

واستمرارية هذه الثروة الجديدة التي تمتلكها بلدان الخليج العربي . ومع ذلك
فإن حجتنا لن تكتمل الا بعد أن نقدم الدليل الايجابي فيما يتعلق بـ :

١ — نمط الطلب على النفط في المستقبل .

ب — اتجاه أسعار النفط الخام للسنوات القادمة .

ومن أجل تقديم تحليل موضوعي للاتجاهات المستقبلية فإنه يتعين على المرء
أن يجري دراسة واضحة للعديد من الامور التي سيصعب موازنتها ، مثل
اتجاهات تعداد السكان واستهلاك الطاقة وتوفر البدائل التقليدية بأسعار
تنافسية والتقدم التكنولوجي وتكلفة ذلك في تسخير مصادر الطاقة المعقدة ،
واكتشاف وتطوير حقول النفط غير المكتشفة حتى الآن ، والتحدي الذي يواجهه
النفط من البدائل الموجودة وآخرها وليس آخرها تأثير العوائق البيئية والسياسية
على استخدام الطاقة من المصادر المثيرة للجدل . ولن أقدم تحليلا مفصلا لهذه
المسائل والمسائل الاخرى المتعلقة بها لكونها خارجة عن نطاق هذا البحث الا أنني
سأقدم ملخصا عن المؤشرات الموجودة .

١ — ان مصادر الطاقة المثيرة والمعقدة وغير التقليدية مثل الطاقة الشمسية
وطاقة الرياح والمد ، والطاقة الحرارية الارضية والطاقة النووية الحرارية ،
والنفط الصناعي ، والزيوت الحجري الخ ، كلها تبشر بمستقبل زاهر الا أنه لا يمكن
حتى لاكثر المتفائلين باستخدام هذه المصادر أن يتوقعوا توفر هذه المصادر على
النطاق التجاري قبل عام ٢٠٠٠ . ومن التناقضات الغريبة أن الدافع الحقيقي
لاجراء الابحاث على هذه البدائل من أجل توسيعها وتحقيقها لن يتوفر الا اذا
زادت أسعار النفط بصورة جوهرية عن مستوياتها الحالية . وبالتالي فلن يكون
هنالك تحد حقيقي للنفط من هذه البدائل غير التقليدية لفترة العشرين أو الثلاثين
عاما القادمة ، وبحلول تلك الفترة فان غالبية الاحتياطي النفطي في العالم بما في
ذلك احتياطي الشرق الاوسط سينفذ على أية حال .

٢ — وقد يبدو أن البدائل الحالية للنفط مثل الفحم والغاز الطبيعي والكهرباء
المولدة بالقوة المائية والقوة النووية توفر بدائل أكثر اقتصادية في معدلات انتاجها
واسعارها الحالية . ولكن هنالك بعض العوائق لكل منها مما يحدد مقدار توفرها
واستخدامها وفائدتها كبديل رئيس للنفط .

فالفحم على سبيل المثال تلقى جرعة قوية حين ازدادت أسعار النفط في
اوائل عام ١٩٧٤ . ولكن خلال الحقبة السابقة انخفضت حصة الفحم من اجمالي
استهلاك الطاقة ضمن منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من ٣٧٫٤٪
عام ١٩٦٠ الى ١٩٫٣٪ عام ١٩٧٢ ثم عادت الى ٢٠٪ تقريبا في عام ١٩٧٥ .

وامام انتاج عام ١٩٧٥ البالغ ٣٢ بليون طن بمعدل سعر ٦٠ دولارا امريكا للطن الواحد ما زال الفحم بعيدا عن مقامه السابق لدرجة انه لا يستطيع حتى الاحتفاظ بموقعه امام النفط . وهو ببساطة غير نظيف في الاستعمال وتكلفة استخراجـه ونقله مرتفعة ، ويعتبر أحد المواد الرئيسة الملوثة للبيئة .

ومع ان تحويل الفحم الى نفط وغاز ، أمر ممكن من الناحية التقنية ، الا انه يواجه عقبة كبيرة وهي التكلفة . واثادت التقديرات التقريبية لعام ١٩٧٤ في أمريكا بأن تحويل الفحم سيكون تنافسيا فيها لو كان سعر البرميل من النفط المستورد يساوي ١٩ دولارا امريكا . الا أن التضخم المالي وتضاعف التكاليف أدى الى رفع هذا الرقم الى ٣٦ دولارا في منتصف عام ١٩٧٦ . وبالتالي وفي الوقت الذي أصبح الفحم — بالنسبة لبعض البلدان المجهزة جيدا — يمثل البديل المؤقت ، فإنه لا يقوى على تحدي النفط على نطاق عالمي واسع . فأي زيادة أساسية في الانتاج ستؤدي الى حدوث أخطار في عملية الكفاءة الحدية بتكلفة كبيرة جدا . وعلاوة على ذلك ، فإن العودة والتحول الى اقتصاد مبني على الفحم أمر مربك وبعيد عن متناول العديد من البلدان الصناعية .

الغاز الطبيعي : فيها سبق نظر الى الغاز الطبيعي على أنه مادة عادية لا فائدة منها سرعان ما تحرق عند سطح البئر ، الا أن هذه المادة أصبحت في السنوات الأخيرة مصدرا أساسيا من مصادر الطاقة . وبالنظر الى الاسعار الحالية (١٦٠ دولارا لكل ١٠٠٠ قدم مكعب) فإن هنالك ميزة اقتصادية معينة في استخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط . الا أنه من المشكوك فيه ما اذا كان هذا الاتجاه سيبقى ويقوى لدرجة أن يصبح الغاز الطبيعي يشكل تحديا حقيقيا للنفط . والسبب الرئيس في ذلك سياسي بحت . فحوالي (٧٠٪) من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي موجود لدى البلدان الشيوعية (٣٣٪) ولدى الشرق الاوسط (٣٦٪) . أما أمريكا الشمالية فتحتفظ بـ (١٢٪) من احتياطي العالم واستراليا بـ (١٠٪) فقط .

الكهرباء : ومن بين الموارد العديدة المتجددة ، لا تستخدم الان سوى الموارد المائية لانتاج الكهرباء بصورة واسعة . وهذا الامر صحيح وبوجه خاص لدى غالبية البلدان المتقدمة التي اقترب بعضها من الحد النهائي في تطوير هذا المورد . والعكس صحيح لدى العديد من البلدان النامية ، فالعديد من الانهر الكبيرة في اسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية بقيت دون استغلال ومما لا شك فيه أنها ستلعب دورا هاما في امداد الطاقة المحلية حين يتم تطويرها تماما ، الا أن أهميتها على النطاق العالمي لن تكون كبيرة .

أما بالنسبة **للقوة النووية** ، فرغم الامال الكبيرة التي تثيرها لدى الناس فان من الصعب اعتبارها البديل الجيد للنفط ، وعلى الاقل ليس قبل نهاية القرن الحالي ، وذلك لسبب واحد وهو أن انتاج الطاقة النووية الفعلي يستغرق زمنا طويلا ، ففي الولايات المتحدة الامريكية هنالك على سبيل المثال فترة زمنية طولها عشر سنوات تقريبا بين عملية طلب اقامة مصنع نووي جديد وبين الفترة الزمنية الحقيقية لتوليد الطاقة . وعلاوة على ذلك وخلال ذلك الفاصل الزمني الطويل بدأت المفاعلات الذرية تتعثر في مستنقع المشكلات الفنية والمالية والبيئية وحتى المشكلات العاطفية . كما أن الوضع التكنولوجي الحالي يجعل المحطات النووية تستخدم مفاعلات حارقة تسبب ضياع الوقود النووي بشكل كبير . وتسبب هذه المفاعلات في فقدان ٥٠٪ من الحرارة لكل كيلو واط ساعة من الكهرباء زيادة عما يفقد عن طريق المصانع التي تستخدم الوقود المستخرج عن طريق الحفر ، والاكثر خطورة من ذلك انها لا تستخدم الا جزءا واحدا (وهو النظر الانشطارى الطبيعي يو — ٢٣٥) من ١٤١ (او ٧٠ بالمائة) من جهد الطاقة الموجودة في اليورانيوم الطبيعي ، بينما تتحول بقية الاجزاء الى مواد متبقية من يو — ٢٣٥ وبلوتونيوم يو — ٢٣٨ وكذلك منتجات شديدة الاشعاع والانشطار (أي ما يسمى باشعاع النشاط التالف) والذي يسبب حدوث مشاكل في الصيانة والتخزين . وبقدر ما تستخدم المفاعلات التقليدية من وقودها فان مخزون اليورانيوم المصنع بسهولة (وبالسعر الحالي البالغ ٣٠—٣٥ دولارا أمريكيا لكل باوند من اكسيد اليورانيوم) سيستهلك في أقل من حقبتين . وعلى أية حال بوشر الان بعملية تطوير مفاعل متقدم يعرف باسم **مفاعل المولد السريع** ، وحين يبدأ العمل به على المستوى التجاري فانه سيكون كافيا لسد حاجات البشرية من للكهرباء لعدة أجيال . ولسوء الحظ فمن غير المتوقع انجاز أي تقدم أساسي في تقنية المولدات السريعة قبل عام ١٩٨٠—١٩٨٣ وهذا يعني أن الكهرباء من هذا المصدر لن تتوفر على نطاق واسع قبل عام ١٩٩٥ . ومرة أخرى يبدو الاستنتاج واضحا بأنه من غير المتوقع أن تشكل الطاقة النووية تحديا حقيقيا للنفط خلال الخمسة وعشرين عاما القادمة .

٣ — اكتشاف وتطوير حقول نفط جديدة : لو تم اكتشاف وتطوير حقول نفط جديدة بطاقة انتاجية كبيرة فمن الممكن أن يفوق امداد النفط الطلب عليه خصوصا اذا ما اكتشفت حقول جديدة في البلدان غير المنتجة للنفط . ولو حدث هذا فعلا فان قوانين الاقتصاد ستعمل على احداث تخفيض في الاسعار وستؤثر جديا على قوة اتحاد منتجي الاوبك . ومن الناحية النظرية فان هذه الاكتشافات ذات النطاق الواسع امر ممكن (١٢) ، ولكن مع ازدياد التضخم وصعوبة طبيعة بعض الحقول المكتشفة حديثا (مثل حقول بحر الشمال البعيدة عن الشاطئ

... الخ) أصبحت فرص الحصول على نفط رخيص الثمن ضعيفة . وقد قدر انه لو حدث وانخفضت اسعار النفط الى ٧ دولارات للبرميل الواحد فان غالبية حقول نفط بحر الشمال ستفقد جاذبيتها من الناحية التجارية (١٣) . وفي الولايات المتحدة الامريكية قدر لارو و مور و شافير مستشارو النفط في دالاس بتكساس تكلفة برميل النفط الواحد من الابار المحفورة عام ١٩٧٤ بحوالي ١٢ر٨٤ دولارا وهذا يعكس تكلفة الحفر (بما في ذلك الابار غير المنتجة) والتطوير واليد العاملة والامدادات و ١٥٪ كموائد على الاستثمار (١٤) . وفي استراليا يدل الرقم القياسي للنجاح في الماضي في اكتشاف بئر واحدة منتجة للنفط من بين ٢٠٠ عملية حفر جاف ، انه لا يوجد دافع حقيقي للتنقيب عن النفط ما لم يرتفع سعر البرميل الواحد من النفط المكتشف حديثا بنسبة معقولة عن السعر الحالي البالغ ٢٣٣ دولارا امريكا لكل برميل الى (٢٩٠ دولار) .

وفي الواقع فقد دعا اخر عرض قدم الى لجنة المساعدة الصناعية المكلفة بالتحقيق بأسعار النفط الخام في سيدني الى زيادة السعر المحلي الى المستوى الدولي الذي يقارب ١٢٧٠ دولارا امريكا لكل برميل من النفط المكتشف حديثا في استراليا (١٥) .

وبالنسبة للنفط « الجديد » (المستخرج من المصادر غير المكتشفة بعد) فقد وافقت الحكومة الاسترالية على السماح للمنتجين المحليين بالمطالبة بدفع الثمن حسب الاسعار العالمية .

والان وبعد كل هذا ، يجب أن تؤكد الملاحظات السابقة الاعتقاد العام لعالم الصناعة ومفاده :

١ — أن الطاب على النفط سيستمر في الازدياد بنسبة سنوية تتراوح بين ٣—٤٪ كحد أدنى (١٦) .

ب — سترتفع اسعار النفط على اساس السعر الحقيقي الى ما يقرب من التكلفة المتصاعدة باستمرار لاشكال الطاقة البديلة (١٧) .

ج — وان بلدان الخليج العربي ستتمتع بفوائد ومزايا السوق الاحتكاري لمدة سنوات قادمة (١٨) .

التحول الاجتماعي — الاقتصادي للخليج :

مما سبق يمكن لنا أن نستخلص نتيجة اساسية وهي ان بلدان الخليج المنتجة للنفط ستستمر في توليد وتجميع ثروة حقيقية خلال فترة القرن العشرين الى

الخمسـة وعشرين عاما القادمة — وهي الفترة الزمنية التي سينفذ خلالها غالبية الاحتياطي النفطي لدى هذه البلدان . وفي الواقع فقد كانت عائدات هذه البلدان حوالي ٧٢ بليون دولار من انتاج العشرين مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٧٥ ، بينما يعطي هذا العرض التقديري المتحفـظ لمعدلات انتاجها وبالتالي عوائدها من النفط لوحدها خلال الفترة ما بين ١٩٧٧—١٩٨١ التقديرات التالية حسب السعر الثابت لعام ١٩٧٦ .

الجدول رقل (٥)

تقدير العوائد النفطية في الخليج للاعوام ١٩٧٧—١٩٨١ بالسعر الثابت

لعام ١٩٧٦ وببلايين الدولارات الامريكية

مجموع	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
٨١/١٩٧٧						
٢٤٥	٥٢	٥٠	٥٠	٤٨	٤٥	السعودية
١٣٥	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	ايران
٦٢	١٥	١٤	١٢	١١	١٠	العراق
٥٠	١٢	١١	١٠	٩	٨	الكويت
٤٦٥	١١	١٠	٩	٨٥	٨	الامارات العربية
٢٠٥٣	٦	٥٥	٥	٤٨	٤	قطر وعمان
٥٦٣٨	١٢٥	١١٨٥	١١٣	١٠٨٣	١٠٠	

المصدر : Kayhan. 14/8/76. Morgan Garanty Trust. و التجارة ١٣/١٢/١٩٧٦ .

ومما لا شك فيه أن تأثير هذا الدخل المتدفق من الاموال على التحول الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة يجب أن يكون هائلا . ويتوقع من تحليل خطط التنمية القومية والوثائق الاخرى المتعلقة والاحصاءات المتوفرة عن البلدان السبعة المتاخمة للخليج أن يبلغ اجمالي الانفاق لفترة الخمس سنوات بين عام ١٩٧٧ الى ١٩٨١ حوالي ٣٥٠ بليون دولار امريكي وبفائض يبلغ ٢٦٠ دولار تبقى محفوظة على صورة احتياطي (منها حوالي ٥٣ بليون دولار في متناول هذه البلدان حاليا) .

وتوفر المخصصات المالية للخطط الخمسية قيد الدراسة والبحث للبلدان السبعة التدرج التالي للاولويات التي تهتم بها هذه البلدان .

النسبة المئوية	بليون دولار	القطاع
١٠ ٪	٣٥٠	التربية
١٠ ٪	٣٠٠	التطوير العمراني
١٨ ٪	٦٣٠	التصنيع والتعدين
١٠ ٪	٣٥٠	المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية
٤ ٪	١٤٠	الماء وتحلية المياه
٤ ٪	١٤٠	الصحة
٥ ٪	١٧٥	الانعاش الاجتماعي
٦ ٪	٢١٠	الاسكان
٢ ٪	٧٠	الكهرباء
١ ٪	٣٥	الزراعة
٨ ٪	٢٨٠	الدفاع
٨ ٪	٢٨٠	المساعدات الخارجية والاعانات الداخلية
١٢ ٪	٤٢٠	الإدارة
٢ ٪	٧٠	الاحتياطي (للطوارئ)
١٠٠ ٪	٣٥٠٠	المجموع

المصدر : نشرات رسمية .

ان جميع هذه الخطط وبوجه خاص خطط السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة صريحة جدا فيما يتعلق بالآخطار الكامنة للاتفاق على هذا النطاق .

وقد اقرت هذه الدول بأن من الممكن أن يتناقص أو ينخفض الاتفاق الحقيقي عن المخصصات نتيجة حدوث ضائقات فعلية ونقص في اليد العاملة وبوجه خاص اثناء السنوات الاولى القليلة من الخطط (١٩) . وبرغم ذلك كشفت اقتصاديات هذه البلدان عن وجود طاقة امتصاص واستيعاب كبيرة لديها وسجلت تطورا مثيرا . وفي عام ١٩٧٥ سجلت هذه البلدان معدل ارتفاع مقداره ٢٣ ٪ من مجمل الناتج القومي (٤٥ ٪ في السعودية .) بينما قدر معدل النمو لعام ١٩٧٦ بما يقارب الهدف المعلن بنسبة ٣٠ ٪ بمقاييس فعلية . وفي حين أن تأثير التنمية سيكون ملموسا في كافة الجوانب ، فمن المتوقع أن يكون تأثير قوة دفعها الرئيسية مركز على البنية الديموغرافية للمنطقة . ومن المتوقع أن يزداد تعداد السكان الى ٦٥ مليون نسمة عن مستواه الحالي البالغ ٥٠ مليونا (من المتوقع أن يزداد تعداد سكان ايران لوحدها من ٣٢ مليون الى ٤١ مليون بحلول عام ١٩٨١) وذلك عن

طريق النمو الطبيعي والهجرة السكانية ، وعلاوة على ذلك وبحلول عام ١٩٨١ فان توزيع السكان حسب الحرف سيعكس تحولا ملحوظا عن الزراعة والمهن المتعلقة بها الى الصناعة والخدمات على النحو التالي :

١٩٨٥	١٩٨١	١٩٧٦	
٨٠	٦٥	٥٠.٥	اجمالي السكان (بالمليون)
٢٥	٢٨	٣٢.٣	السكان الزراعيون (بالمليون)
%٣١	%٤٣	%٦٤	نسبة الزراعة الى الاجمالي (بالمائة)

أهمية الخليج الاقتصادية بالنسبة لآستراليا

نتيجة للتطور السريع لبلدان الخليج والزيادة السكانية وانخفاض الزراعة وتأثير الدخل المرتفع ومستويات المعيشة الجيدة على الاستهلاك ، فان هذه البلدان تدرك تماما انها بحاجة ماسة الى المنتجات الزراعية والتي يتم الحصول عليها عن طريق الاستيراد . وتنوي هذه البلدان أن تستورد قائمة مواد زراعية تبلغ قيمتها أكثر من ٦ بليون دولار أمريكي (حسب الاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥/٧٦) وذلك بحلول عام ١٩٨١ . وستغطي هذه القائمة مواد متنوعة تشتمل على الحيوانات الحية واللحوم ومنتجات الالبان والحبوب النباتية والفواكه والخضار وعلف الحيوانات الخ . وعلاوة على ذلك وفي حين ان عملية التصنيع المحبومة تسير في مجراها وأن العديد من المجمععات الصناعية وصلت الى مرحلة التشغيل ، فان احتياجات بلدان الخليج من المواد الخام الاساسية ستزداد بصورة كبيرة وبارزة . وفي الواقع ادرجت هذه البلدان في تقاريرها المستقبلية للواردات والصادرات لعام ١٩٨٠/١٩٨١ تقديرا اجماليا يبلغ ٧ بليون دولار لتغطية وارداتها من المواد الخام الاساسية (كالحديد الخام والفحم والبوكسايت والنحاس والنيكل والالومنيوم والصوف والجلود غير المدبوعة والاششاب والالواح الخشبية الخ) ويحلل الجدول رقم ٦ النماذج المنظورة للتجارة في بلدان الخليج السبعة على مدار الاعوام ١٩٧٧-١٩٨٥ . ويبين الجدول النسبة المئوية المتزايدة من المنتجات الزراعية والمواد الخام الاساسية من اجمالي الواردات (بزيادة ٨٩٪ في عام ١٩٧٥ الى ٢١٢٪ في عام ١٩٨١ والى حوالي ٣٠٪ في عام ١٩٨٥) .

الجدول رقم (٦)

**الواردات المنظورة لبلدان الخليج حسب اصناف السلع الاستهلاكية الرئيسية
والاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦/١٩٧٥**

اجمالي الواردات	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٥
(بالبلون دولار أمريكي) (النسب المئوية)	٢٣.٠	٤٤.٠	٦٤.٠	٧٤.٠
المنتجات الزراعية	٪ ١٠٠.٠	٪ ١٠٠.٠	٪ ١٠٠.٠	٪ ١٠٠.٠
المواد الخام الاساسية	٪ ٣٥	٪ ٤٢	٪ ٩٤	٪ ١٤٢
الحديد والفولاذ	٪ ٣٥	٪ ٥٤	٪ ٧٩	٪ ٩٨
المكائن ومعدات النقل	٪ ١٩	٪ ٣٦	٪ ٣٩	٪ ٤٨
بضائع مصنعة	٪ ٤٦٢	٪ ٤٩٥	٪ ٣٩٢	٪ ٣٦٢
مواد كيمياوية بما في ذلك	٪ ٣٦٤	٪ ٣٠.٠	٪ ٣١.٠	٪ ٢٧.٠
مستحضرات الادوية	٪ ٨.٠	٪ ٧٣	٪ ٨٦	٪ ٨.٠

ومما لا شك فيه أن استراليا قادرة على امداد بلدان الخليج بغالبية حاجاتها على صورة منتجات زراعية ومواد خام اساسية . ونظرا لقربها من المنطقة وتميزها النسبي في هذه المنتجات فانها تعتبر من بين مصادر الامداد الهامة لهذه البلدان . وفي الواقع قدرت المنشورات العربية والايرانية الرسمية انه بحلول عام ١٩٨٠-١٩٨١ ستبيع استراليا ما يعادل ٢٤ بليون دولار من المنتجات الزراعية والمواد الخام الى منطقة الخليج . وبحلول عام ١٩٨٥ قد يصل هذا الرقم الى ٥٤ بليون دولار أمريكي — وجميعها حسب الاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦/١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك ليس هنالك من داع لعدم قيام استراليا بالمنافسة لتزويد هذه البلدان بالمنتجات تحت الفئات الاخرى مثل المواد الكيماوية والبضائع المصنعة ومعدات النقل والمكينات .

وفي حين أنه من الممكن أن تفوق صادرات استراليا الى الخليج البليوني دولار بحلول الثمانينات فان وارد النفط الخام سيزداد عند ذلك ليوازن الفائض التجاري . وبحلول عام ١٩٨٠-١٩٨١ ستستورد استراليا من المنطقة ضعف ما تستورده الان من النفط . وتوفر الحقول الاسترالية الان حوالي ٣٨٠.٠٠٠ برميل يوميا من الطلب الاجمالي البالغ ٥٩٧.٠٠٠ برميلا . وفي عام ١٩٨٠ يقدر أن يكون

الفارق بين الاستهلاك والانتاج المحلي حوالي ٣٨٧.٠٠٠ برميلا يوميا . وفي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ سيبلغ حوالي ٧٢٨.٠٠٠ برميلا من اجمالي الاستهلاك البالغ ٨٦٣.٠٠٠ برميل يوميا . ومن الناحية المالية فان هذا المستوى من الاستيراد يعني اتفاق مبلغ ١.٠ بليون دولار امريكي عام ١٩٧٦ و ١.٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ واكثر من ٣.٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وقد أوجزت النقطة السابقة في الجدول التالي (بالنسبة للارقام الواردة لعام ١٩٨٠/٨١ و ١٩٨٥/٨٦ فجميعها ليست الا تقديرات) :

الجدول رقم (٧) تجارة استراليا مع المنطقة (بملايين الدولارات الامريكية)

٨٦/١٩٨٥	٨١/١٩٨٠	٧٦/١٩٧٥	٧٣/١٩٧٢	
٤٥٠٠	٢٤٠٠	٦٤٢	١٩٢	الصادر الى الشرق الاوسط
٣٠٠٠	١٦٠٠	٨٠٥	١٧٣	الوارد من الشرق الاوسط
٧٥٠٠	٤٠٠٠	١٤٤٧	٣٦٥	مجموع الصادر والوارد
١٥٠٠(+)	٨٠٠(+)	١٦٣(-)	١٩(+)	الفائض (+) ، العجز (-)
غير متوفر	غير متوفر	٢٢٢	١٢٥	التجارة الاجمالية بالبلليون دولار
غير متوفر	غير متوفر	٪٦٥	٪٢٩	التجارة مع المنطقة
				بالنسبة المئوية من المجموع

المصدر : مكتب الاحصاء الاسترالي ، معهد البترول الاسترالي .

ولو صححت هذه التوقعات فان بلدان الخليج ستصبح في منتصف الثمانينات الشريك التجاري الرئيسي لاستراليا (٢٠) .

وخلاصة القول فان التأثير الاقتصادي لبلدان الخليج العربي على استراليا في السنوات القادمة سيكون تأثيرا جوهريا . ومن المؤكد أن يؤدي ذلك باستراليا الى تحقيق رقم قياسي جديد من الازدهار والرفاهية الاقتصادية لم تمهده من قبل . ومما لا شك فيه أن الازدهار الجديد ، حسبما اظهرت التجارب السابقة ، سيخلق موجات من الهجرة الجديدة مع جميع التأثيرات الثانوية المصاحبة ، على الاستثمار والانتاج والعمالة ودخول مجالات جديدة ، واخيرا وليس اخرا على الاسكان والخدمات .

(١) يمثل الاحتياطي الثابت من النفط الخام نسبة مئوية صغيرة نسبيا (لا تزيد عن ١٥ ٪) من احتياطي الطاقة العالمي من الوقود الاحفوري التي تدرت كالتالي : الفحم (٧٣٪) والغاز الطبيعي (١٢٪) والنفط (١٥٪) . وفي استراليا يمثل الفحم نسبة (٩٢٪) والغاز الطبيعي (٥٥٪) والنفط (٢٥٪) . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يعامل مفهوم « احتياطي النفط الثابت » بدرجة من الحذر والتحفظ . فليس هنالك من تعريف دقيق لما يشكل « احتياطي النفط الثابت » وقد يكون هنالك تناقض كبير بسبب زيادة التقدير أو قلة التقديرات من جانب الحكومات والشركات الخاصة المعنية . وفي الواقع فان كل جزء في المعادلات الرياضية المستخدمة لتقييم النفط القابل للاستخلاص قبل للمغالة أو الاقلال في تقديره مما يؤدي الى حدوث تناقضات جوهرية . وفي هذا البحث استخدم الاسلوب المسمى بالتحليل الحجمي لاحتساب « الاحتياطي الثابت من النفط الخام » . وهذا الاسلوب مبني على تقدير حجم ومسامية الخزان النفطي . والمعادلة المستخدمة هي : براميل النفط القابلة للاستخراج = مساحة الحقل x الكثافة x المسامية x التشبع النفطي x عامل النقل x عامل الانتكش x عامل الاستخراج وهو النسبة المئوية من النفط التي يمكن استخراجها من الخزان وتبلغ عادة ما بين ٣٠-٤٠ بالمائة .

المصدر : The Economist, Oil & Gas Journal, and OPEC Publications.

(٢) يرمز اختصار الاوابك الى منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط : الجزائر (لديها احتياطي يبلغ ٧٧ بليون برميل) البحرين (٤٠ بليون برميل) مصر (٣٧ بليون برميل) العراق ، الكويت ، وليبيا (٢٦٦ بليون برميل) قطر والسعودية وسوريا (١٥ بليون برميل) والامارات العربية المتحدة .

(٣) كانت نسبة مساهمة العديد من المواد الأولية (بالمائة) في مجمل استهلاكات الطاقة في فترات مختلفة كالتالي :

١٩٧٢	١٩٥٣	١٩٣٧	١٨٦٠	
٪ ٢٢٫٥	٪ ٥٦٫٤	٪ ٧٣٫٥	٪ ٩٦٫٤	مواد الوقود الصلبة
٤٧٫٣	٣٠٫٢	١٩٫٩	—	النفط الخام
١٨٫٠	١١٫٧	٥٫٤	٢٫٦	الغاز الطبيعي
٢٫٢	١٫٧	١٫٢	—	موارد هيدروكربائية ونووية وموارد أخرى
٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	المجموع

(٤) وضعت مصادر الطاقة العديدة من أجل إمكان مقارنتها إحصائياً وذلك بتحويلها الى وحدات عامة مبنية على قيمها الحرارية القياسية ، وحسبها هو موجز في الملحق ١ .

(٥) قدرة وزارة المعادن والطاقة في استراليا استهلاك استراليا من الطاقة بـ :—

١٠ × ١٢٦ جول للعام ١٩٦٠

١٠ × ١٦٤ جول للعام ١٩٦٥

١٠ × ٢١٤ جول للعام ١٩٧٠

١٠ × ٢٥٦ جول للعام ١٩٧٥

وقد تشرت شركة اسو فرع استراليا هذا الاستهلاك في عام ١٩٧٥ بمقدار ١٠ × ٢٦٨ جول بينما اعطى قسم البترول بادارة الموارد القومية هذا الرقم البالغ ١٠ × ٢٩٩ جول كاستهلاك كلي من الطاقة في استراليا خلال عام ١٩٧٥ .

وفي عام ١٩٧٥ حصلت استراليا على الطاقة من الموارد التالية : الفحم (٤١٪) النفط (٤٧٪) الغاز الطبيعي (٦٤٪) الكهرباء المولدة بالماء (١٧٪) مصادر أخرى (٣٪) .

(٦) انعكس تحسن الوضع الاقتصادي العالمي خلال عام ١٩٧٦ بصورة مباشرة على الطلب المتزايد على المنتجات البترولية . وفي النصف الاول من عام ١٩٧٦ ارتفع اجمالي نتاج الاوك بنسبة حوالي ٧٩٪ مقدار ٢٨٧٧ بليون برميل يوميا وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة لعام ١٩٧٥ وقد سجلت السعودية تدفقا مفاجئا كبيرا بلغ حوالي ٢٠٪ . وفي يونيو ١٩٧٦ وصل الانتاج السعودي حد السقف الذي فرضته الحكومة على الانتاج والبالغ ٨٥ مليون برميل يوميا (الايكونوميست ، أغسطس ١٤ ، ١٩٧٦) وطبقا لدراسة اجراها مؤخرا المستشار النفطي والتر جي . ليفاي فان انتاج الاوك سيصل الى ٢٤٢ مليون برميل يوميا في منتصف عام ١٩٧٧ وسيبلغ مقدار مساهمة بلدان الخليج منها حوالي ٢٤٢ مليون برميل يوميا .

(٧) بلغ انتاج الصين الشعبية عام ١٩٧٤ (١٣) مليون برميل يوميا وفي عام ١٩٧٥ أنتجت ١٤ مليون برميل يوميا صدرت منها ٢٠٠٠٠٠ برميل يوميا الى اليابان بشكل رئيسي .

(٨) Sources: BP Statistical Review of the World*Oil Industry, 1973; UN Statistical Papers, Series J. Due to differences in the two sources, figures for 1973 are not directly comparable with those of 1956 and 1967. The term "Arab Oil" refers to oil from OAPC countries which do not include Iran.

The London Times, August 20, 1976. p.16.

(٩)

(١٠) ان اتمام مشروع خط أنابيب النفط عبر الاسكا الذي يبلغ طوله ٨٠٠ ميلا في نهاية ١٩٧٧ بتكلفة مذهلة مقدارها ٧,٧ بليون دولار لن يغير من الصورة بشكل كبير . ومع انتاجها الاول البالغ ٦٠٠,٠٠٠ برميل يوميا (سترتفع هذه الكمية الى ١,٢ رربا ٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠) فانها لن تغير من التوجه لاستيراد ١٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ كما تنبأت بذلك وكالة الطاقة الدولية . وخلال مارس عام ١٩٧٦ استوردت الولايات المتحدة الامريكية ولاول مرة كمية تعادل ما تنتجه من النفط أي ٨,١ مليون برميل يوميا ، ٣٥٪ منها جاءت من البلاد العربية ..

(١١) قدرت المصادر العديدة ان الاحتياطي النهائي العالمي من النفط الخام يتراوح بين (١٣٥٠ - ٢٢٩٠) x ١٠ برميلا ، بلغ الاحتياطي الثابت منها (أي الحقول التي اكتشفت وتم قياس الاحتياطي الموجود بها) حوالي ١٠ x ٧١٥ برميلا . ولو صحت هذه الارقام فان الاحتياطي الذي سيكتشف سيزيد من ١٠٠٪ الى ٢٤٠٪ عن الاحتياطي العالمي الثابت حاليا . وحسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية فانها تعتقد بأن نفط البلدان غير الشيوعية الذي لم يكتشف بعد سيكون ربعه (١٠ x ١٥٠ برميلا) من الشرق الاوسط ، وخمسه (١٠ x ٢٣٠ برميلا) من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

ولكن ما ان يتم اكتشافه فسوف يستغرق ذلك سنوات لتطويره بتكلفة مرتفعة لكل برميل مثلما حدث في الاسكا وبحر الشمال .

(١٢) بدأ التصاعد في اسعار التكلفة بسبب اهتماما زائدا بين الشركات النفطية ومموليها . وافضل مثال على ذلك تكلفة تطوير نفط بحر الشمال . وقبل عدة اعوام كانت شركات النفط تتنبأ بأن يصل معدل تكاليف الاستثمار حوالي ٢,٠٠٠ دولار امريكي لكل برميل ذي طاقة انتاج قصوى يوميا (احتسب بتقسيم تكلفة تطوير رأس المال على عدد البراميل لكل يوم عند بلوغ قسمة الانتاج) . وفي يوليو ١٩٧٥ كانت الاسعار الحقيقية اقرب الى ٥,٠٠٠ دولار لكل برميل ذي طاقة انتاج قصوى يوميا وفي سبتمبر ١٩٧٦ زادت عن ٧,٠٠٠ دولار لكل برميل يوميا . وبلغت الارقام المقابلة (يوليو ١٩٧٥) حوالي ٢٠٠ دولار لكل برميل يوميا لنفط الشرق الاوسط و ٨٠٠ دولار لنفط نيجيريا و ١,٨٠٠ دولار لنفط خليج المكسيك — الايكونوميست ، يوليو ٢٦ ، ١٩٧٥ .

The Guardian. October 19, 1975. (١٣)

(١٤) تبنت شركتا بي. ه. بي. واسو الاستراليان عملية متدرجة لنظام تسعير الواردات المتكافئة للابار المحلية الموجودة وذلك ابتداء من القيمة الحالية البالغة ٢,٣٣ دولار استرالي للبرميل حتى ٥,٢ دولارا استراليا عام ١٩٨٠ . وطالبت شركة امبل اكسپلوريشن برياده فورية لغاية ٧,٩٢ دولارا استراليا . ومنذ ١ اكتوبر ١٩٧٦ تم الغاء ضريبة الانتاج التي تبلغ ٢ دولار استرالي لكل برميل ونتج عن ذلك حدوث زيادة كبيرة في ارباح شركات النفط .

(١٥) في أوائل ابريل ١٩٧٦ قدمت المملكة العربية السعودية بمساعدة المستشارين الأجانب أكثر تقديرات الطاقة المحتملة تفاؤلا مقارنة ببقية بلدان الاوبك : يتوقع أن يحدث ارتفاع في الاستهلاك العالمي من النفط (بما في ذلك الكتلة الشيوعية) مقداره ٧٢ مليون برميل يوميا وذلك في عام ١٩٨٠. وسيزيد هذا الرقم الى ٩٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ وذلك بالمقارنة مع ٥٤,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٥ .

انظر ايضا الى الهامش رقم (٩) في هذا البحث .

(١٦) وبدلا من ذلك ، فان بالامكان أن تحدد أسعار النفط على التكلفة الاجمالية لبضائع وخدمات بلدان الاوبك وكذلك على « امتلاك رأس المال التكنولوجي » من الغرب .

Le Monde. March 7, 1976.

انظر

(١٧) يراهن بعض الاقتصاديين في الغرب على المنافسة والنزاع الداخلي بين أعضاء الاوبك لتفتيت اتحاد منتجي النفط . والحجة الاساسية حول هذا الموضوع تسير كالتالي : نظرا للحاجة الزائدة للبلدان المنتجة لتمويل خططها الانمائية الطموحة جدا فان هذه البلدان ستميل الى زيادة انتاجها مما يسبب زيادة مفرطة في الاعداد النفطية وانخفاضا نهائيا في الاسعار . والحقيقة أن من المحكن حصول هذا الوضع لو أن ذلك لم يكن من أجل الطاقة الانتاجية والامتصاصية للبلدان التي تتميز بانخفاض قدرتها الاقتصادية على الامتصاص (وهي السعودية والكويت والابارات العربية المتحدة وقطر وعمان وحتى ليبيا) . وان القيود الاجتماعية الاقتصادية تحد من طاقة هذه البلدان لاستثمار عوائدها من النفط المنتج محليا أو لانفاق هذه العوائد على الواردات . وعلى سبيل المثال فان بإمكان السعودية أن تفي بجميع متطلباتها المالية (بما في ذلك خطة الخمس سنوات الانمائية التي تتكلف ١٤٢ بليون دولار) وذلك اذا ما انتجت فقط ٥ مليون برميل يوميا بدلا من مستوى الانتاج الحالي البالغ ٨,٥ مليون برميل (وهو سقف الانتاج الذي فرضته الحكومة) .

ونفس الشيء ينطبق على بقية البلدان ذات القدرة الامتصاصية المنخفضة التي بمقدورها أن تنتج مجتمعة أقل معدل انتاجي يبلغ ٩ مليون برميل يوميا أو أكبر معدل لحوالي ١٨ مليون برميل يوميا (بلغ انتاج عام ١٩٧٥ : ١٣,٢٢ مليون برميل يوميا) . وهكذا فان بإمكان هذه البلدان أن تستوعب بكل سهولة أي زيادة في الاعداد عن طريق تخفيض الانتاج .

(١٨) تعتبر خطة التنمية في السعودية والمخصص لها أكثر من ١٤٢ بليون دولار خطة تأسيسية بالدرجة الاولى وهي تشتمل على انشاء شبكة مواصلات وشبكة طرق وكهرباء . ولا يشكل التصنيع أكثر من ١٦ ٪ من نسبة الاستثمار في الخطة . وفي جميع مواني الخليج العربي يبلغ وقت انتظار السفن المصطفة امام الارصفة الان (منتصف سبتمبر ١٩٧٦) بين شهرين وخمسة اشهر ولا يتسبب حجم الواردات المتزايد الى هذه البلدان في احداث الازدحام في المواني فقط بل انها تعتبر عبئا على نظام السكة الحديدية والطرق . وقد واجهت هذه البلدان حتى وقت قريب نقصا

كبيراً في الحاجة الى القوى العاملة . الا أن العمال الهنود والباكستانيين والكوريين الجنوبيين والفلبينيين والاسطينيون والمصريين يصلون يوميا الى تلك المناطق . كما ان العمال من مانشستر الى مينيا بوليس يصلون يوميا « بحمولة الطائرات » . (الجارديان . ابريل ٢٥ ، ١٩٧٦) .

The Australian. August 12, 1976.
Overseas Trading. September 3, 1976.

(١٩) انظر

ملاحظة عامة على المراجع :

نظرا لضيق المساحة فانني لم اتمكن من ادراج قائمة المراجع المستخدمة في اعداد هذا البحث . ويكي ان نذكر أن مصادر المواد جمعت من أحدث المنشورات الصادرة عن حكومات بلدان الشرق الاوسط ومنظمات خطط التنمية والبنوك المركزية وكذلك المنشورات الصادرة عن الامم المتحدة والايك ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الاوروبية الاقتصادية ، ووكالة الطاقة الدولية . والمعهد الاسترالي للبحرول وادارة الموارد الطبيعية الاسترالية ، ومكتب الاحصاء الاسترالي ، والمكتب الامريكي للمعادن ... الخ . كما تم الرجوع الى المجلات التالية التي تشتمل على : **الاهرام الاقتصادي . التجارة ، النفط والتعاون العربي .**

BP Statistical Review of World Oil; The Economist; Kayhan; Kuwaiti Digest; Middle East Economic Digest; Middle East Economic Survey; Oil & Australia; Oil & Europe; Oil & Gaz Journal; Pétrole et Gaz Arabe; Pétrole Information; The Petroleum Economist; Petroleum Intelligence Weekly; Petroleum Review; Platt's Oilgram News Service; Tehran Economist; World Petroleum Report and last but not least: BBC Summary of World Broadcasts, Part IV: The Middle East & Africa.

